

## الضريبة على الأجر كألية للتصحيح الذاتي وتخفيف التقلبات الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر للفترة 1992-2015

باستعمال ميل هودريك - بريسكوت (HP)

*Tax on wages as a mechanism for self-correction to ease economic fluctuations*

*Algeria's case study for the period 1992-2015*

*using a mile Hodrick- Prescott (HP).*

الياس يحيياوي - أستاذ محاضر ب-

جامعة المدية

[elyesyahya@gmail.com](mailto:elyesyahya@gmail.com)

مراد جبارة - أستاذ محاضر ب-

جامعة المدية

[bojamorad@yahoo.fr](mailto:bojamorad@yahoo.fr)

المخلص:

تعتبر الضرائب على الدخل عامة والضرائب على الأجر خاصة أحد أهم أدوات الاستقرار الذاتي، باعتبار أنها ضرائب تصاعدية، وقد حاولنا في هذا البحث معرفة مدى أهمية هذه الأداة في تخفيف التقلبات الاقتصادية في الجزائر دون أي سياسة نشطة، وقد توصلنا إلى أن الضرائب على الأجر تشكل نسبة كبيرة من مجموع ضرائب الدخل وصلت في أنداها إلى 68% لتفوق في بعض الحالات نسبة 90%، لكن بالرغم من هذه المكانة المعتبرة وجدنا أنه وعلى الرغم من التغيرات في النظام الضريبي فقد كان هناك تغير طفيف في ضرائب الدخل (والأجر بصفة خاصة) باعتبارها عامل استقرار تلقائي، لكن بعد إصلاح سنة 2008 يبدو أن ضريبة الدخل بدأت تأخذ دورها بوصفها عامل استقرار تلقائي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب على الأجر، المستقرات التلقائية، المرونة الضريبية، الاستقرار الاقتصادي.

### Summary

Taxes are considered generally on income and particularly on wages one of the most important self-stability tools, as a progressive taxes, We have tried in this research know how important this tool in mitigating economic fluctuations in Algeria without any active policy, We have found that taxes on wages constitute a large proportion of the total income taxes reached the lowest to 68% to excel the 90 per cent in some cases, but although this considerable position we have found that despite the tax system changes there was a slight modification in income taxes ((Wages in particular) as an automatic stabilizing factor. But after a 2008 reform, income tax appears to be assuming its role as an automatic stabilizer.

**Keywords:** taxes on wages, automatic stability, fiscal flexibility, economic stability.

## تمهيد

مازال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن، ويقصد بالشكل الدوري أنّ الاقتصاد لا ينمو أبداً بطريقة سلسلة متناسقة، فسنوات من التوسّع والازدهار الاقتصادي تتبعها سنوات من الركود الاقتصادي.

ويرى الكثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز أنّ التقلبات في الطلب الكلي هي السبب الرئيسي لعدم حدوث استقرار اقتصادي، وبالتالي إذا أمكن تحقيق استقرار في مستوى الطلب الكلي، والمحافظة عليه مقابل مستوى أمثل من التوظيف، أمكن التغلب على الاتجاهات المتطرفة للدورة؛ ، لذلك اقترح تنشيطه عن طريق تدخل الدولة من خلال السياسة المالية. غير أنّه من الصعب في ظل النظام الاقتصادي السوقي تجاوز النتائج السلبية للسياسة المالية الكينزية، لذا فقد اتجهت الاقتصاديات المعاصرة إلى العمل وفق صيغ مثلى لسياسات الاقتصاد، باقتراح آليات تلقائية للتعديل الذاتي من أجل تحقيق أو الحفاظ على الاستقرار أو التوازن الذاتي، عرفت بأدوات الاستقرار، أو المستقرات التلقائية.

**تساؤل البحث:** هل كان لضرائب الدخل والأجور والمرتبات باعتبارها أحد المستقرات التلقائية دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذاتي في الجزائر.

**هدف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة ما إذا كان لضرائب الدخل دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذاتي في الجزائر.

**منهجية البحث:** تم تقسيم البحث إلى قسمين جزء نظري تناولنا فيه الفكر الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي، أما الجزء الثاني فتناولنا فيه الجزء التطبيقي من خلال قراءة مالية لحصيلة الضرائب على الدخل، ودور هذه الأخيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذاتي.

## الجزء الأول: الإطار الفكري للاستقرار الاقتصادي

## أولاً: سياسة الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون، أمّا في الأدبيات الاقتصادية فيعرف بأنه تحسين التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي لتخفيف الضغوط التضخمية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تحسين وضع التوازن الكلي على المستويين الداخلي والخارجي. ويعرف أيضاً على أنّه: تحقيق التّشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفايدي التّغيّرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدّل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني<sup>1</sup>.

وتعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي بأنها حزمة من السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، والجزئي، تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي

والخارجي، وبصورة أدق فإن سياسة الاستقرار تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك عبر معدلات مقبولة من التضخم والحد من ارتفاع البطالة.

### ثانياً: الجدل الفكري لسياسة الاستقرار

اختلفت النظريات الاقتصادية فيما بينها حول سياسات الاستقرار الاقتصادي وترجع الخلافات الجوهرية بينها إلى سؤال أساسي هو<sup>2</sup>: هل الاقتصاد الخاص مستقر؟

فالاقتصاد المستقر يتطلب فقط سياسات سلبية مع تدخل بين الحين والآخر للقضاء على الصدمات الخارجية العشوائية، أما إذا كان غير مستقر، فالسياسة يجب أن تكون نشطة، ما لم تكن السياسات نفسها تضر أكثر مما تنفع.

وموضوع الاستقرار لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، وأخذ دوراً مهماً ورئيسياً بين الاقتصاديين؛ وبصفة عامه هناك وجهتي نظر أساسيتين هما: المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الكينزية وما تبعهما من نظريات اقتصادية، يمكن ذكر أبرز محطاتها فيما يلي<sup>3</sup>:

1. **المدرسة الكلاسيكية:** هذه المدرسة نظرت إلى الدولة نظرة الدولة الحارسة فقط، وقامت على فكرة أساسية، هي وجود قوى ذاتية تؤدي للتوازن بحيث تمنع الاقتصاد من الدخول في فترة ركود طويلة.

2) **المدرسة الكينزية:** فندت قانون ساي للمنافذ، واستبعدت مبدأ اليد الخفية التي تعمل ذاتياً على عدم حدوث فترات انكماش طويلة، واعتبرت أن الاقتصاد قد يبتعد عن التشغيل الكامل، وعليه طالب رائدها كينز بتدخل الدولة لحفز النشاط الاقتصادي.

3) **النقديون:** يرى أصحاب هذه المدرسة أن الاقتصاد الخاص مستقر في الأساس، وبالتالي فالتدخل الحكومي يضر أكثر مما ينفع، فهو ينتج عنه أثر المزاحمة في الزمن القصير، والتضخم في الزمن الطويل، وحتى يمكن منع هذه التذبذبات فإنَّ النقديون يتبعون قواعد ثابتة؛ معدل ثابت لنمو المعروض النقدي، وموازنة عامة يتحقق فيها التوازن عبر فترة الدورة الاقتصادية.

4) **الكينزيون المحدثون:** ترى أن الحكومة يجب عليها أن تكون مستعدة لاتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5) **الكلاسيكيون الجدد:** ويعتقدون أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار<sup>4</sup>، وذهبوا إلى أن الوحدات الاقتصادية تستخدم كافة المعلومات المتوفرة حتى تكون تصرفاتهم رشيدة.

6) **الكينزيون الجدد:** إن أهم رسالة أساسية لهم هي أنه ليس هناك اتجاه ذاتي للاقتصاد الوطني لتصحيح نفسه والسياسة الداخلية والتخطيط إنما هي مكمل ضروري لسياسة إدارة الطلب.

ثالثاً: المحددات العملية لإستراتيجية إدارة الطلب لمواجهة الدورات الاقتصادية

إن السؤال المهم الذي يطرح هو: لماذا فشل صانعو السياسة الاقتصادية في وضع السياسة المتناسقة التي يُعتمد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء ما يعرف عن إدارة الطلب الكلي؟ لا شك أنه من الأهمية التعرف على أن المحافظة على المستوى المناسب من الطلب الكلي يعتبر مهمة شديدة التعقيد، فعلى الرغم من أن السياسة المالية وسيلة فعالة في معالجة الكساد، فإن احتمال هيمنتها الكاملة على قوى الدورة الاقتصادية يضعف إلى حد كبير للعوامل التالية<sup>5</sup>:

ب. الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية.

ت. أن السياسة المالية في الواقع يتم تنفيذها من خلال العملية التشريعية، والسياسيون يهتمون بمستقبلهم الانتخابي، مما يجعل السياسة المالية تتأثر بالاعتبارات السياسية (الشعبية بين المؤيدين)، وتكون عندها السياسة التوسعية أكثر جاذبية من المقيدة.

ت. التأثيرات الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من آثارها المرغوبة: كأثر المزامنة<sup>6</sup>.

#### رابعاً: الضريبة على الأجور كألية للتصحيح الذاتي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

نظراً للمحددات السابقة اتجهت الاقتصاديات المعاصرة إلى العمل وفق صيغ مثلى لسياسات الاقتصاد، باقتراح آليات تلقائية للتعديل الذاتي من أجل تحقيق أو الحفاظ على الاستقرار أو التوازن الذاتي<sup>7</sup>، عرفت بأدوات الاستقرار، أو المستقرات التلقائية.

تصنف إجراءات الاستقرار التلقائية ضمن السياسة المالية غير الحذرة، والتي تقابل السياسة المالية الحذرة القائمة على الاستخدام أو التوجه الحذر لتغييرات كل من الإنفاق الحكومي، والضرائب، بغرض إحداث تغييرات في الطلب الإجمالي مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فعوامل الاستقرار التلقائية هي تلك العناصر للسياسة المالية التي تميل إلى تخفيف تقلبات الناتج دون أي إجراءات حكومية صريحة. من وجهة نظر كينز التقليدية، ويمكن أن تشمل عوامل الاستقرار التلقائية أي من مكونات الميزانية الحكومية التي تعمل على تعويض التقلبات في الطلب الفعال من خلال تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في حالة ركود، و العكس في حالة التوسع<sup>8</sup>، أي أنها تعمل على تخفيف حدة تراجع أو انعكاس الاقتصاد من خلال خلق عجز ذاتي أو تلقائي في الموازنة، كما تعمل على كبح التضخم من خلال خلق فائض ذاتي في الموازنة<sup>9</sup>.

وبالتالي فإنها تعمل على تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي في الوقت المناسب، وبالمعدلات الضرورية، ودون أن يترتب على ذلك أي تأثيرات جانبية مثل التزاحم الخارجي لزيادة الإنفاق الحكومي، أو استمرار الاقتصاد في التوازن الكلي، ولكن عند مستوى من الناتج دون مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة، ومن أبرز أمثلتها\*؛ ضرائب الأجور التصاعدية.

ففي أوقات الرواج والازدهار تؤدي الزيادة المضطربة في الدخل الوطني إلى زيادة التخصيلات الضريبية بمعدلات متزايدة تفوق نظيراتها في الدخل الوطني، وهذا بدوره يساعد ويساهم في كبح جماح التضخم تلقائياً، والعكس صحيح في أوقات الكساد.

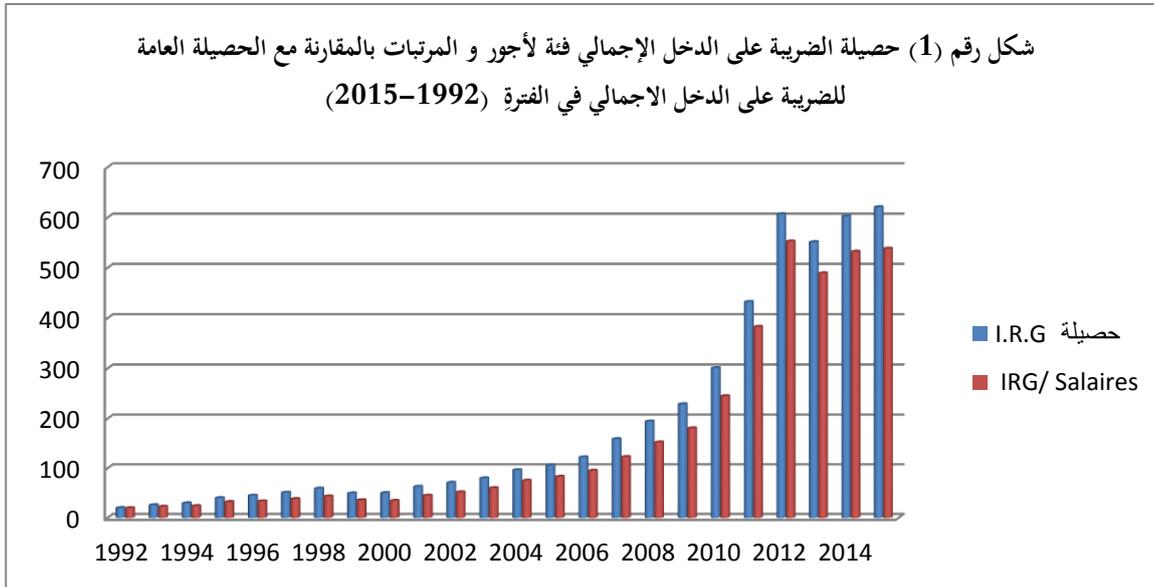
وقد كانت هناك عدة دراسات دلت على أن عوامل الاستقرار الذاتية قد شاركت مشاركة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، على سبيل المثال دراسة ولفريد لوزير للفترة: 1948-1950 و 1953-1955 و 1957-1959 و 1960-1961، حيث حدثت هذه العوامل من طول فترة الانكماش.

ورغم هذا وغيره من الأدلة التي تؤيد القول بأن عوامل الاستقرار الذاتي تخفض تقلبات النشاط الاقتصادي، فإن هناك من يرى أن الاعتماد الأكبر على هذه العوامل قد بات ضعيفاً، والسبب في ذلك هو أن هذه العوامل توفر خروج الدولة من حالات الانكماش، وعندما يزيد الدخل والتوظيف تتزايد الضرائب وتنخفض المدفوعات التحويلية، وهذه التغيرات تخفض معدل زيادة الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك ومن ثم معدل نمو الدخل<sup>10</sup>.

### الجزء الثاني: قراءة مالية لضريبة الأجور ودورها في الاستقرار الذاتي

#### أولاً: الحصيلة المالية لضريبة الأجور والمرتببات ضمن الحصيلة المالية لضريبة الدخل

يمكن تتبع أهمية الحصيلة المالية لضريبة الأجور والمرتببات ضمن ضريبة الدخل من خلال مايلي<sup>11</sup>:



من خلال الشكل يمكن ملاحظة الأهمية المالية الكبيرة التي تحتلها ضريبة الدخل على الأجور والمرتببات ضمن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي، نظراً لغزارتها الناجمة عن طريقة التحصيل، والتي تعتمد على الاقتطاع من المصدر حيث يستحيل معها التهرب أو الغش الضريبي، والملاحظ انه في أدنى الحالات وصلت مساهمة الضريبة على الأجور في حصيلة الضريبة على الدخل 68% لتصل إلى أقصاها سنتي 1992 و 2012 بنسبة 98% و 91% على التوالي.

إن هذه المكانة، وباعتبار أن لضريبة الدّخل مكانة في حصيلة الجّباية العادية وصلت إلى نسبة 30%، تجعل من ضريبة الأجور والمرتبّات أداة مهمة في السياسة الاقتصادية، بتأثيرها المزوج على مكوّنين مهمين في الطلب الكلي، فهي من جهة تأثر على الاستهلاك الذي يمثل الجزء الأكبر من مكوّنات الطلب الكلي، والذي بدوره يؤثر على باقي المكوّنات، وبالمقابل تؤثر على الإنفاق الحكومي، لكن هذين الأثرين متضادين، وهذا ما يدفع رجال السياسة الاقتصادية للمفاضلة بين المكوّنين وفق ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

### ثانيا: تقييم الحصيلة الماليّة لضريبة الأجور والمرتبّات باستعمال الضّغط الضّربي والمرونة

تهتم الدراسات الحديثة بمدى تأثير الضريبة على الحصيلة المالية والأوضاع الاقتصادية، من خلال تتبع وتيرة المداخل الجبائية واستعمال بعض المؤشرات لتقييمها؛ ومن بين المؤشرات نجد الضّغط الضّربي الذي يعبر عن نسبة الاقتطاع الضّربي منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة التي تكون في العادة إما الناتج المحلي أو الناتج الوطني الخام<sup>12</sup>.

كما أننا نجد المرونة الضريبة والتي تعبر عن العلاقة بين التغير النسبي في المداخل الجبائية والتغير النسبي في الناتج الداخلي الخام، والتي يمكن صياغتها بالعلاقة التالية:

$$\text{المرونة الضريبة} = \frac{\text{الزيادة في الضرائب}}{\text{الزيادة في الدّخل}}$$

إذا كان الحاصل أكبر من الواحد يقال أن الضريبة مرنة، وإذا كانت أقل من الواحد نقول أنه غير مرنة.

ويمكن دراسة الضغط الضريبي لضريبة الأجور والمرتبّات كما يلي:

جدول رقم (1) تقييم الحصيلة الماليّة لضريبة الدّخل الإجمالي فئة الأجور و المرتبّات باستعمال المرونة والضّغط

الضّربي في الفترة (1992-2013)

السنوات	1 الكتلة الأجرية	IRG/ S -2	النسبة 1/2	3 التغير في الكتلة الأجرية	4 التغير في IRG/ S	النسبة 4/3
1992	341,3	19,63	5,75			
1993	412,5	22,5	5,45	71,20	2,87	0,04
1994	469,9	23,79	5,06	57,40	1,29	0,02
1995	568,8	32,02	5,63	98,90	8,23	0,08
1996	667,2	33,22	4,98	98,40	1,20	0,01
1997	722,1	37,87	5,24	54,90	4,65	0,08
1998	794,6	43,06	5,42	72,50	5,19	0,07
1999	847,6	35,47	4,18	53,00	-7,59	-0,14
2000	884,6	34,31	3,88	37,00	-1,16	-0,03
2001	972,4	44,69	4,60	87,80	10,38	0,12
2002	1 048,7	51,63	4,92	76,30	6,94	0,09

0,09	8,30	88,40	5,27	59,93	1 137,1	2003
0,11	14,95	141,50	5,86	74,88	1 278,6	2004
0,09	7,89	84,90	6,07	82,77	1 363,5	2005
0,09	12,19	135,00	6,34	94,96	1 498,5	2006
0,12	27,71	223,60	7,12	122,67	1 722,1	2007
0,07	29,23	412,20	7,12	151,9	2 134,3	2008
0,13	28,52	221,30	7,66	180,42	2 355,6	2009
0,12	64,42	551,90	8,42	244,84	2 907,5	2010
0,14	137,83	955,30	9,91	382,67	3 862,8	2011
0,40	169,83	424,30	12,89	552,5	4 287,1	2012
-0,64	-63,40	99,50	11,15	489,1	4 386,6	2013
0,16	42,90	265,00	11,44	532,0	4 651,6	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة وإحصائيات الديوان.

من خلال الجدول نجد أن نسبة الضريبة إلى الكتلة الأجرية في تزايد مستمر لتصل إلى 12.89% مما يؤدي إلى زيادة الضغط الضريبي على هذه الفئة من المداخل التي تمثل الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع، وإن كان هذا المعدل أقل من المعدل الموضوع من طرف الاقتصاديين في تحديد الضغط الكلي للجباية\*.

إن اعتماد طريقة الاقتطاع من المصدر في تحصيل ضريبة الدخل الإجمالي لفئة الأجور و المرتبات تشكل العامل الحاسم في غزارة الحصيلة الضريبية التي يستحيل معها التهرب الضريبي.

أما عن المرونة الضريبية فنجد أنها تختلف على طول فترة الدراسة لكنها كلها تشترك في كونها أقل من الواحد وبالتالي فهذا النوع من الضرائب غير مرن أي أن زيادة الأجور بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة الضرائب على الأجور بنسبة أقل وصلت إلى 3% في أدناها و 64% في أقصاها.

### ثالثا: ضريبة الأجور وعدالة النظام الضريبي الجزائري

تشكل ضريبة الدخل فئة الأجور والمرتبات نسبة معتبرة من الضرائب على الدخل والأرباح بصفة خاصة والحباية بصفة عامة، في حين أن جل المكلفين بهذه الضريبة هم من الفئة المحدودة الدخل، في حين أن مساهمة الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل عدا فئة الأجور والمرتبات لا تزال متواضعة مقارنة مع ضريبة الأجور والمرتبات، رغم أن نسبة كبيرة من الدخل الوطني المتاح يستفيد منها أصحاب الشركات والمهن الحرة، ولإيضاح ذلك ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (3): نسبة الأجور إلى الدخل المتاح مقارنة بنسبة الضريبة على الأجور والمرتبات إلى ضريبة الدخل

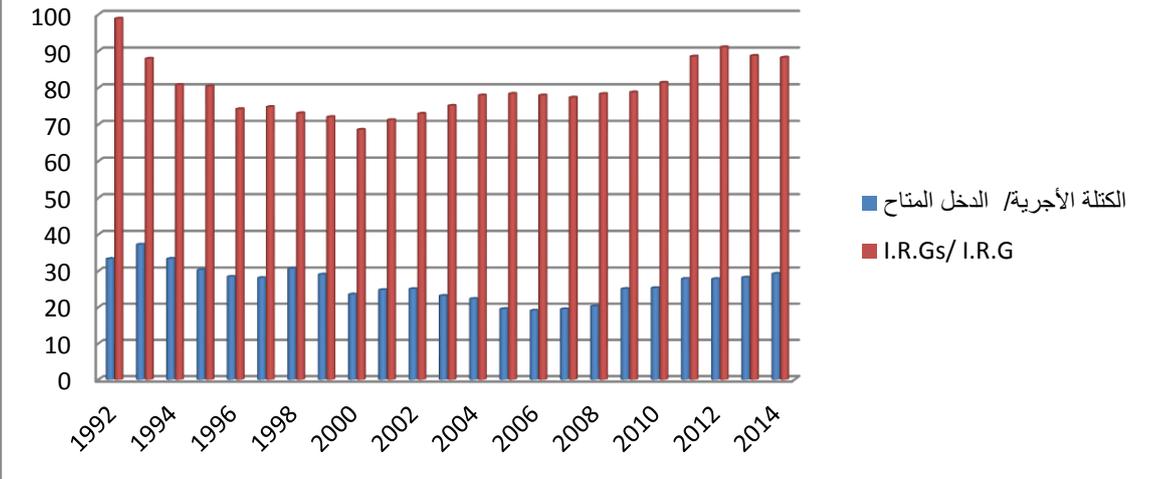
في الفترة (1992-2014)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1- الدّخل المتاح	2- الكتلة الأجرية	النسبة 2/1	I.R.Gs/ I.R.G
1992	1 023,8	341,3	33,34	98,89
1993	1 107,1	412,5	37,26	87,96
1994	1 407,8	469,9	33,38	80,81
1995	1 877,5	568,8	30,30	80,43
1996	2 346,7	667,2	28,43	74,22
1997	2 570,2	722,1	28,09	74,80
1998	2 590,7	794,6	30,67	73,09
1999	2 919,2	847,6	29,04	72,05
2000	3 755,6	884,6	23,55	68,58
2001	3 925,4	972,4	24,77	71,23
2002	4 184,7	1 048,7	25,06	72,96
2003	4 906,8	1 137,1	23,17	75,11
2004	5 730,2	1 278,6	22,31	77,94
2005	6 987,3	1 363,5	19,51	78,38
2006	7 848,9	1 498,5	19,09	77,94
2007	8 851,3	1 722,1	19,46	77,35
2008	10 542,1	2 134,3	20,25	78,34
2009	9 397,0	2 355,6	25,07	78,80
2010	11 483,5	2 907,5	25,32	81,44
2011	13 876,8	3 862,8	27,84	88,56
2012	15 433,1	4 287,1	27,78	91,10
2013	15 557,0	4 386,6	28,20	88,75
2014	15 907,0	4 651,6	29,24	88,29

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم (2): نسبة الكتلة الأجرية إلى الناتج المحلي في الفترة (1992-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ الاختلال الواضح بين نصيب الأجراء من الدخل المتاح ونسبة مساهمتهم في حصة ضرائب الدخل، حيث قدرت نسبة الكتلة الأجرية إلى الدخل المتاح في المتوسط بـ 26% في حين نجد أن مساهمة الضريبة على دخل فئة المرتبات والأجور في ضريبة الدخل تقدر بـ 80% في المتوسط، وهذا يعبر بوضوح عن عدم عدالة النظام الضريبي في الجزائر، ففرض الضرائب التصاعدية يقوم على أساس أن من يتحصل على مداخيل أكبر يدفع أكثر، في حين أن الواقع يدل على أن محدودية الدخل من أصحاب المرتبات والأجور يساهمون بالقسط الأكبر من الضرائب على الدخل الإجمالي، ومن بين الأسباب في ذلك ارتفاع المعدل المفروض على الشريحة الثانية التي تمثل شريحة أكبر من محدودية الدخل، في حين تم إقرار إعفاءات كبيرة فيما يتعلق بضريبة أرباح الشركات في إطار تشجيع الاستثمار، ومن جهة أخرى خضوع الضريبة على الأجور والمرتبات إلى مبدأ الاقتطاع من المصدر.

رابعا: تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضرائب الدخل والأجور والمرتبات:

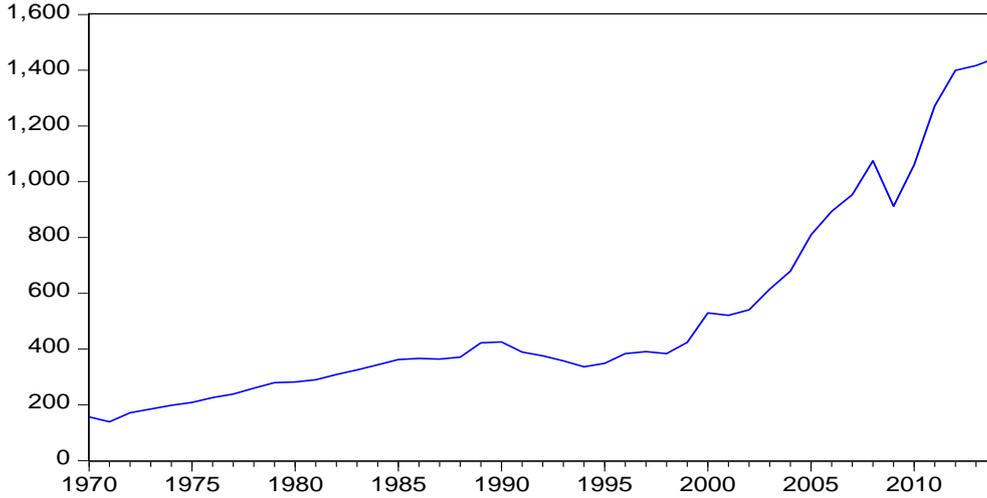
سنقوم في هذا العنصر بتتبع أنماط التقلبات في الناتج المحلي مع ضرائب الدخل.

1. السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: سنحاول دراسة تطورات الناتج المحلي

الحقيقي في الجزائر لمعرفة مدى استقراره وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3) الناتج المحلي الحقيقي الجزائري للفترة (1970-2014)

## PIBR



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق وبرنامج EViews 9

إذا نظرنا إلى الرسم البياني للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن ملاحظة أن الحركات تعكس قوتين: أولاً هناك الحركة الشاملة بالاتجاه الصاعد للنتائج المحلي من سنة إلى سنة هذه الاتجاه إنما يعكس النمو الاقتصادي، في المدى الطويل: ثانياً هناك تقلبات قصيرة الأجل من النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي حول الاتجاه العام، وهذه تعني بوضوح التقلبات الاقتصادية الناجمة عن دورات الأعمال.

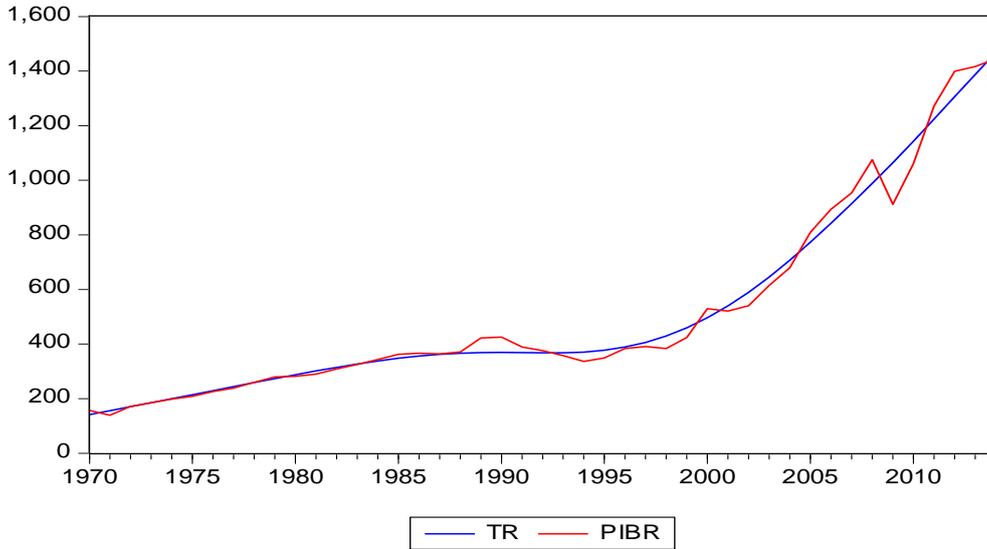
وبالنظر إلى النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي فإننا نتصور أنه يحتوي على جزئين:

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي = اتجاه النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي + الجزء الدوري من النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

لكسر اتجاه ودورة النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي نبدأ بتقدير الاتجاه، ومقياس الاتجاه يعد المنحنى المعقول والسلس للبيانات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يسمى ميل هودرك-بريسكوت (HP)، هذا الميل هو أسلوب تقني في الاقتصاد الكلي لفصل تيار المدى الطويل في سلسلة بيانات من التقلبات على المدى القصير، وهو ينطبق على جميع انواع بيانات الاقتصاد الكلي، ويتم استخدامه عالمياً في هذا المجال<sup>13</sup>.

والفكرة العامة له هي تحديد موقع الميل لاحتواء الحركات في النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون التقلب كثيراً.

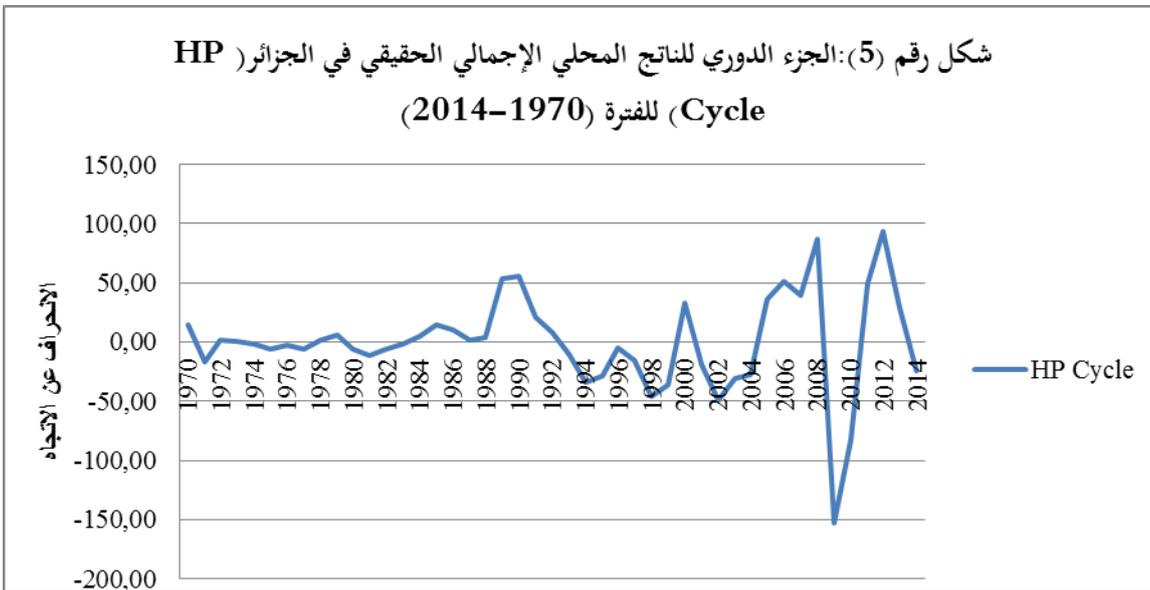
شكل رقم (4) اتجاه النتائج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة (1970-2014)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على HP-Example.xls - Quantitative Macroeconomics، على الموقع: <https://dge.repec.org/codes/annen/HP-Example.xls>، وبرنامج EViews 9، وأطلع عليه يوم 2016/03/15

في الرسم البياني الخط الأحمر يبين تطوّر الناتج المحلي الحقيقي، أمّا الخط الأزرق فيبين اتجاه الناتج المحلي الحقيقي، هذا الأخير منحني سلس تم استخلاصه من خلال الخط الأحمر. بمجرد أن نعرف اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعروض باللون الأزرق يمكننا حساب الانحراف عن هذا -الاتجاه والذي يسمى بالجزء الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال المعادلة التالية:

الجزء الدوري من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



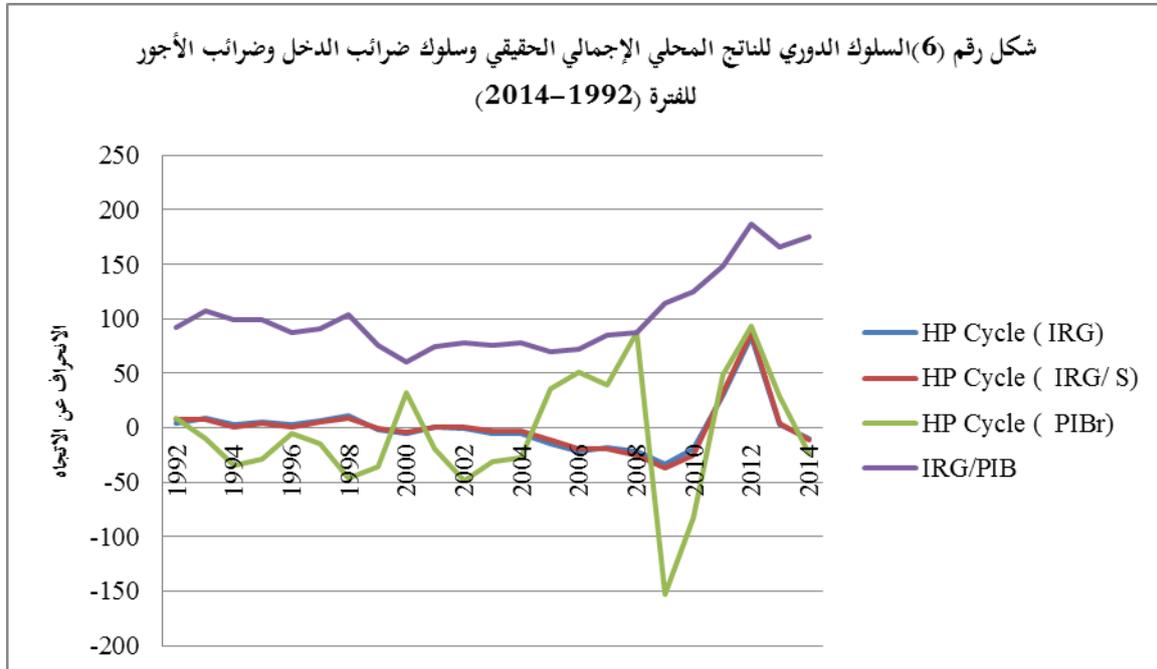
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

من الشَّكل نلاحظ أنَّ النقاط المنخفضة تمثل سنوات الرُّكود الاقتصادي، أي فتراتٍ من انخفاض النشاط الاقتصادي، تقاس من خلال النَّاتج المحليّ الإجمالي الحقيقي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، في حالة الجزائر هناك عدة فتراتٍ للركود كان أشدها في الفترة بين (2009-2012) نظرا لانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، ويبين الشَّكل انخفاض كبير يوحى بوجود كساد كبير خلال هذه الفترة، يضاف إليها فتراتٍ ركود 2000، 2003، 1994، أمّا في الفترة (1970-1983) فكان الرُّكود خفيفا نتيجة انحراف ضعيف للناتج عن اتّجاهه، أمّا في الفترة (1994-2001) فكان الانحراف سلبيا.

## 2. السلوك الدوري للناتج المحلي الحقيقي وضرائب الدخل

تصنف ضريبة الدَّخْل ضمن السِّياسة المالية غير الحذرة، كما سبقت الإشارة إليه، كإجراء من إجراءات الاستقرار التلقائية والتي تقابل السِّياسة المالية الحذرة القائمة على الاستخدام أو التوجه الحذر لتغيرات كل من الانفاق الحكومي، والضرائب، بغرض إحداث تغييرات في الطَّلب الإجمالي مما يؤدّي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد تطرقنا سابقا إلى الجدول بين نجاعة هذه المستقرات بين مؤيد لأثرها وبين مضعف لأثرها، وفي هذا الجزء سنتطرق إلى حالة الجزائر لمعرفة مدى أهمية الضريبة على الدَّخْل كأحد المستقرات.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

ملاحظة: النسبة IRG/PIB تم تكبير النسبة بـ 50 مرة.

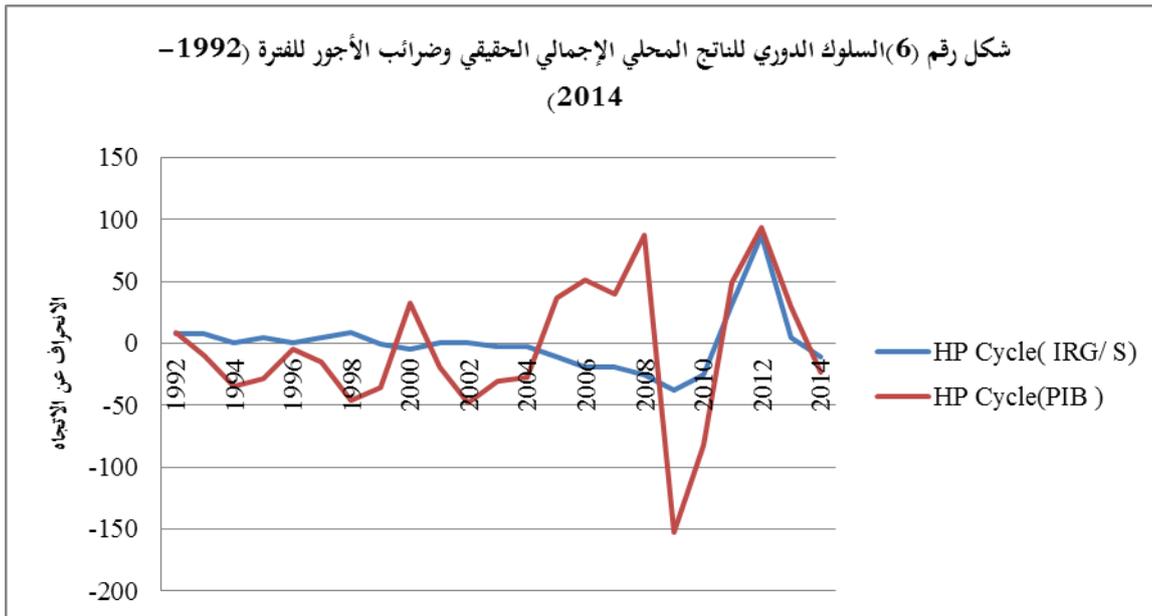
من خلال المنحنى نلاحظ أنّ منحنى الاتجاه الدّوري لضرائب الأجور والمرتبّات ينطبق على منحنى الاتجاه الدّوري لضرائب الدّخل، وهذا نظرا لكون الضرائب على الأجور والمرتبّات تشكل الحصيلة الأكبر من ضرائب الدّخل كما تمت الإشارة إليه سابقا.

وعليه نقول على الرغم من التّغيرات في النّظام الضريبي فقد كان هناك تغير طفيف في ضرائب الدّخل (والأجور بصفة خاصة) باعتبارها عامل استقرار تلقائي، وهذا مرده إلى حصة الضرائب على الدّخل من النّاتج المحلّي من جهة بالإضافة إلى المرونة الضريبية لضريبة الأجور والمرتبّات التي لم تتجاوز واحد بالمائة، حيث نلاحظ من الشكل أن نسبة الضريبة على الدخل بالنسبة للناتج المحلي لم تكن تتميز بخصائص المتغيرات التلقائية، ونعني بالخصائص أنها تميل للزيادة في حالة الرواج والانخفاض حالة الكساد، حيث نلاحظ أنها كانت تتميز بالعكس.

لكن بعد سنة 2008 والإصلاح الأهم الذي تم في جدول ضرائب الدّخل فيبدو أنّ ضريبة الدّخل بدأت تأخذ دورها بوصفها عامل استقرار تلقائي، وهناك نتيجة أخرى مهمة هي أنّ التقلّبات في ضرائب الدّخل والأجور تكون أقل من ناحية الانحراف في حالة الرّكود، ومساوية لانحراف النّاتج في حالة الأزدهار، ولعل هذا ينقص من أهميتها كعامل من عوامل الاستقرار وبالتالي فهي قد لا توفر الخروج من حالة الانكماش.

### 3. السلوك الدوري للناتج المحلي الحقيقي وضرائب الأجور

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوّر النّاتج المحلّي وضرائب الأجور كما في الشكل:



من خلال المنحنى نلاحظ وجود فترتين: الفترة الأولى من سنة 1992 إلى غاية 2008 لم تكن الاتجاهات الدّورية لضرائب الأجور مساندة للاتّجاهات الدّورية للناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، أمّا الفترة

الثانية فكانت الاتجاهات الدورية لضرائب الأجور تساند التقلبات الدورية في الناتج المحلي ولعل هذا انعكاس للإصلاحات سواء الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الأجرية حيث زادت مساهمة الكتلة الأجرية في الناتج المحلي بعد ما بلغت أدنى مستوى لها سنة 2006 لتصل إلى 17.73%، أو الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الضريبية حيث جرى الإصلاح الأهم لضريبة الدخل سنة 2008، وعموما فإن درجة الارتباط بين السلوك الدوري للناتج المحلي من جهة وضرائب الأجور من جهة أخرى قدرت بـ 44%<sup>14</sup>.

### نتائج الدراسة

• إن سياسة الاستقرار الاقتصادي ليس محل اتفاق بين النظريات الاقتصادية، فالاستقرار لا يزال محل جدل كبير بين الاقتصاديين.

• تعتبر ضرائب الدخل عامة وضرائب الأجور والمرتببات خاصة من عوامل الاستقرار التلقائية التي تميل إلى تخفيف تقلبات الناتج دون أي إجراءات حكومية. أي أنها تعمل على تخفيف حدة تراجع أو انعكاس الاقتصاد من خلال خلق عجز تلقائي في الموازنة، كما تعمل على كبح التضخم من خلال خلق الفائض، وبالتالي فإنها تعمل على تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي في الوقت المناسب، وبالمعدلات الضرورية، ودون أن يترتب على ذلك أي تأثيرات جانبية مثل التراجع الخارجي لزيادة الانفاق الحكومي؛

• تحتل الضريبة على الأجور والمرتببات أهمية مالية كبيرة ضمن حصيللة الضريبة على الدخل الإجمالي، نظرا لغزارتها الناجمة عن طريقة التحصيل، والملاحظ أنه في أدنى الحالات وصلت مساهمة الضريبة على الأجور في حصيللة الضريبة على الدخل 68% لتصل إلى أقصاها سنتي 1992 و 2012 بنسبة 98% و 91% على التوالي.

• ارتفاع الضغط الضريبي على فئة الأجور حيث وجدنا أن نسبة الضريبة إلى الكتلة الأجرية في تزايد مستمر لتصل إلى 12.89% كما أن هناك اختلافاً واضحاً بين نصيب الأجراء من الدخل المتاح ونسبة مساهمتهم في حصة ضرائب الدخل، حيث قدرت نسبة الكتلة الأجرية إلى الدخل المتاح في المتوسط 26% في حين نجد أن مساهمة الضريبة على دخل فئة المرتببات والأجور في ضريبة الدخل تقدر بـ 80% في المتوسط، وهذا يعبر بوضوح عن عدم عدالة النظام الضريبي في الجزائر؛

• إن استعمال ميل هودرك- بريسكوت (HP) في تشخيص الدورات الاقتصادية في الجزائر، أظهر أن درجة الارتباط بين السلوك الدوري للناتج المحلي من جهة وضرائب الأجور من جهة أخرى كانت معتبرة حيث قدرت بـ 44%، غير أننا استنتجنا أنه وعلى الرغم من التغيرات في النظام الضريبي فقد كان هناك تغير طفيف في ضرائب الدخل (والأجور بصفة خاصة) باعتبارها عامل استقرار تلقائي، وهذا مرده إلى حصة الضرائب على الدخل من الناتج المحلي من جهة بالإضافة إلى المرونة الضريبية لضريبة الأجور والمرتببات التي لم تتجاوز واحد بالمائة، لكن بعد سنة 2008 والإصلاح الأهم الذي تم في جدول ضرائب الدخل فيبدو أن ضريبة الدخل بدأت تأخذ دورها بوصفها عامل استقرار تلقائي، وهناك نتيجة أخرى مهمة هي أن التقلبات في ضرائب الدخل والأجور تكون أقل من ناحية الانحراف في حالة الركود،

ومساوية لانحراف الناتج في حالة الأزدهار، ولعل هذا ينقص من أهميتها كعامل من عوامل الاستقرار وبالتالي فهي قد لا توفر الخروج من حالة الانكماش.

### التوصيات:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى بعض الاقتراحات التي نرى أنها تهم في هذا الباب:

- ✓ إعادة النظر في السياسة الجبائية خاصة ما تعلق منها بضريبة الدخل وجعلها تتميز بالمرونة لتتماشى ومتطلبات النشاط الاقتصادي، من خلال اعتمادها كألية لحفز النمو وزيادة التوظيف؛
- ✓ إعادة النظر في المعدلات المفروضة على ضريبة الأجور والمرتبات، نظراً لكون أن هذه الفئة تضم الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع، لكنها تتحمل العبء الأكبر من ضريبة الدخل وصلت في المتوسط إلى 80% في حين أن باقي المداخيل والتي تشكل نسبة فاقت 70% من مجموع الدخل لا تساهم إلا بـ 20% من جباية الدخل؛

<sup>1</sup> مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1999-2004-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 76.

<sup>2</sup> سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994 ، ص 747.

<sup>3</sup> أنظر: - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص ص 13-21.

- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص ص 746-777.

<sup>4</sup> سلوى عبد الرحمان العيسى، أثر الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006، ص 20.

<sup>5</sup> جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988، ص 313.

<sup>6</sup> البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 04.

<sup>7</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 281.

<sup>8</sup> Alan J. Auerbach, Daniel Feenberg, The Significance of Federal Taxes as Automatic Stabilizers, University of California, Berkeley, and NBER, 2000, p 01.

<sup>9</sup> صالح خصوانة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الأردن، 1995، 190.

\* هناك مستقرات أخرى مثل: التأمين على البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي، ارتباط الاستهلاك بالدخل الدائم، تغيير أسعار الفائدة الحقيقية

<sup>10</sup> مايكل أيدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>11</sup> Ministère des finances, Rapport le Parachèvement de la réforme fiscale, De 1996 à 2005 ,Algerie, Mars 2006,P:11.

- Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politique , De 2006 à 2011  
 نقلا عن ولهي بوعلام، النّظام الضّرّيبّي الفعّال في ظلّ الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف، 2011-2012.

DGB, budget de l'état.

ONS, RETROSPECTIVE STATISTIQUE (1970-2002), EDITION 2005

ONS, Annuaire statistique de algerie (2004-2006), edition 2008

Direction générale des impôts, vos impôts 2002 -2013

الديوان الوطني للإحصائيات

<sup>12</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليّة، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ص 156.

\* حدد الاسترالي كون كلارك سنة 1950، معدّل الضّغط الضّرّيبّي الأمثل بـ 25% ويتغير في مجال (23%- 27%)

<sup>13</sup> Robert M. de Jong, Neslihan Sakarya, The Econometrics of the Hodrick-Prescott filter, Department of Economics, Ohio State University, 444 Arps Hall, Columbus, 2013, p2.

<sup>14</sup> تم حساب درجة الترابط باستعمال برنامج spss.